

مادة: أخلاقيات المهنة

المحاضرة الثالثة

هذه المحاضرة الثالثة المتعلقة بأخلاقيات المهنة ستجدونها تركز على مظاهر الفساد الإداري والمالي وأرجو قراءتها قراءة متأنية وأنصحكم بمراعاة ترقيم العناوين حتى لا تختلط عليكم المظاهر وبالتوفيق.

ينخر الفساد جسد المجتمعات الإنسانية مسبباً لها الضعف والتراجع على جميع الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتنعكس آثاره السلبية على جميع مناحي الحياة، وتدلل الإحصائيات والدراسات على انتشار نسب الفساد في مجتمعات العالم، وربما يشكل معضلة و ظاهرة تتطلب تكاتف الجميع لمحاربتها والقضاء عليها.

للفساد الإداري والمالي العديد من الممارسات التي تعبر عن الظاهرة، وعادة ما تكون متشابهة ومتداخلة ويمكن تقسيمها إلى الأشكال التالية:

1- الرشوة

تتمثل في تعاطي الموظف لمبالغ مالية أو هدايا عينية مقابل تغليب مصالح فرد أو جماعة على حساب الآخرين من دون وجه حق.

2- المحسوبية

هي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي إليها الشخص كحزب أو عائلة منطقة من دون أن يكون مستحقين لها، وهي منتشرة في بلدان العالم النامي والعربي بصفة خاصة التي تتميز بالتقسيم العشائري والقبلي وينتج عن هذه الظاهرة تدني كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج. كما تعني المحسوبية شغل وظائف بأشخاص غير مؤهلين مما يؤدي إلى تراجع كفاءة وفعالية المؤسسة في تقديم الخدمات وتراجع مع الإنتاج.

3- المحاباة

يقصد بالمحاباة تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق للحصول على مصالح وخدمات معينة، كما في منح المقاولات وعقود الاستئجار والاستثمار وتعتبر المحاباة والمحسوبية من أكثر مظاهر الفساد خطورة والأصعب علاجاً، يترتب عنها آثار سلبية تنعكس على حياة المجتمعات نتيجة لتلك الممارسات، ومن أمثلة ذلك ما شهدته المحاكم المصرية لواقعة من أشهر قضايا الفساد سنة 1977 كما أن من نتائج التحيز والمحاباة لطبقة ما ولاعتبارات عرقية أو عشائرية أو قبلية هو تهديد أسس الوحدة الوطنية وغرس الأحقاد في النفوس وإضعاف ثقتهم بنزاهة الإدارة وعدالتها وتزعزع روح الوطنية.

4- الوساطة

وتعد من الظواهر الاجتماعية العامة التي تسود معظم المجتمعات، وتعرف على أنها تدخل شخص ذي مركز ونفوذ لصالح من لا يستحق التعيين، أو إحالة العقد، أو إشغال المنصب.

5- الابتزاز والتزوير

الابتزاز هو الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد، والتزوير يتعلق بتحريف محتوى الوثائق الرسمية والمحركات الإدارية بغية الحصول على منافع شخصية وقد يكون لطمس الحقائق أو للهروب من المتابعات القضائية وطمس الأخطاء الإدارية، ومثال ذلك تزوير تاريخ الميلاد مثلاً، للاستفادة سواء من زيادته أو نقصانه (الزيادة لبلوغ سن العمل مثلاً، والنقصان للهروب من العدالة والعقاب بحجة عدم البلوغ).

6- السرقة والاحلاس:

السرقات هي ممارسات وسلوكيات محرمة ومدانة شرعاً وقانوناً كسرقة النقد في الصندوق، وسرقة الموجودات الخاصة بمؤسسات معينة، وسرقة المعلومات من العملاء، ونهب المال العام والإنفاق الغير قانوني له : أي ما يعرف بالاختلاس فهو عبارة عن سوء استعمال الأموال المعهودة

لشخص معين أو التصرف بها بشكل غير قانوني، وتغطية هذا التصرف عن طريق التلاعب في الدفاتر والسجلات والحسابات المالية. ويعد الاختلاس من أكثر مظاهر الفساد ظهورا في الوقت الحاضر هو اختلاس الأموال العمومية والاستحواذ عليها بهدف حرمان الدولة منها، فلا تخلو الجرائد اليومية من نشر العديد من حالات الاختلاس من قبل موظفي الدولة أو حتى القائمين على إدارة مرافقها الحيوية

7- التباطؤ في إنجاز المعاملات.

والمقصود هنا هو ذلك المظهر المتعلق بلامبالاة الموظف العمومي واستهتاره بالمواطنين أو الهيئات المفترض أن يقدم لها الخدمة المنوطة بهم والمكلف بها قانونا، فنجده لا يقوم بعمله في الوقت المناسب، مما يضيع حقوق الأفراد والجماعات، بل وقد يؤدي ذلك إلى العصيان الاجتماعي ما يهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي للدول، وغالبا ما يكون التباطؤ بنية الابتزاز والحصول على منافع شخصية للإسراع في إنجاز المعاملات.

8- الانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية من قبل الموظف المسؤول.

9- المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته.

10- عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف أو تأدية الوقت في قراءة الصحف، واستقبال الزوار والامتناع عن العمل أو التراخي أو التكاسل وعدم تحمل المسؤولية وعدم احترام قواعد العمل وعدم التقيد بأوقات الدوام وعدم تأدية المهام المطلوبة وفقا لقواعد السلوك المهني.

11- إفشاء أسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي والمحابة في التعيين في مناصب المسؤولية.

الخروج عن العمل الجماعي أو الانفراد بالعمل والخروج عن العمل المؤسساتي الجماعي كثيرا ما يوقع المصالح والإدارات والهيئات في مشاكل قد

تؤدي إلى ضياع حقوق الناس وربما اللجوء إلى القضاء، لأن الأعمال الفردية مهما يكن صاحبها ففيها نقصان، والعمل الجماعي أكثر مصداقية وأقل خطأ.

12- استغلال المنصب العام والسلطة:

ويتمثل بشكل واضح في استغلال شخصيات نافذة ذات مناصب عليا لمنصبتهم للتصرف في الاملاك العامة بطرق غير قانونية أو الحصول على بعض الصفقات التجارية، أو إعفاءات ضريبية، أو منح تراخيص لأشخاص أو شركات بشكل غير قانوني.